الحياة الاقتصادية
6
الثلاثاء 2/6/2026 - العدد 10948
Tuesday 2 June 2026 - No. 10948

عندما تعدم سياسة التجويع الاحتلالية الأحلام على حافة الجدار

بقيت بعض القطع النقدية الملطخة بدمه... تفصيل صغير يُلخص الحكاية

خرج باحثاً عن مصدر رزقه فعاد شهيداً

نابلس-الحياة الاقتصادية-ميساء بشارات

-لم يكن يحمل سوى حلم بسيط... أن يعمل، وأن يعيش، وأن يبني بيتاً صغيراً يشبه أحلامه المؤجلة. عماد هارون اشتية (25 عاماً) لم يكن يحمل سلاحاً، ولم يكن ذاهباً إلى مواجهة. كان يحمل حلماً بسيطاً يشبه أحلام آلاف الشبان الفلسطينيين، أن يعمل، وأن يؤسس نفسه، وأن يبني بيتاً صغيراً وعائلة كان ينتظرها منذ سنوات.

لكن عماد عاد إلى قريته سالم شرق نابلس شهيداً، ملفوفاً بالكفن الأبيض، بعدما اخترقت رصاصة الاحتلال فخذه وهو يحاول تسلق جدار الفصل العنصري في بلدة الرام، بحثاً عن فرصة عمل داخل أراضي 48.

على سرير بارد في المستشفى، انتهت رحلة الشاب الذي خرج مع ساعات الفجر الأولى ليبحث عن رزقه، غير مدرك أن الدم الذي سينزف من جسده سيكون آخر ما يرافقه في الطريق.

رصاصة واحدة كانت كافية لتنهي حلماً كاملاً؛ نزيف حاد، وجسد شاب لم يحتمل الوقت الطويل قبل الوصول إلى العلاج، ليرتقي عماد شهيداً تاركاً خلفه أماً مكسورة، وأحلاماً لم تكتمل.

في منزل العائلة بقرية سالم، لم تكن والدته قادرة على الوقوف طويلاً.أغمي عليها أكثر من مرة منذ سماعها خبر استشهاده، فيما كانت شقيقاته يبكين بصوت مخنوق، وكأن البيت كله فقد روحه دفعة واحدة.

كانت تنتظره أن يعود مساء متعباً من العمل، لا أن يعود محمولاً على الأكتاف.

لم يكن عماد يبحث عن رفاهية أو ثراء. كان فقط يحاول أن يُمسك بحياة طبيعية في واقع يضيق يوماً بعد يوم.

قبل فترة، حاول أن يبني مستقبله في بلدته؛ افتتح محلاً لبيع الدواجن، وكان يأمل أن ينجح المشروع الصغير ليمنحه الاستقرار، لكن الركود والظروف الاقتصادية القاسية أغلقت الأبواب سريعاً في وجهه.

حينها، لم يبق أمامه سوى الطريق الأصعب؛ العمل داخل الخط الأخضر، كغيره من آلاف الشبان الفلسطينيين، صار الجدار بالنسبة له معبراً قاسيا نحو لقمة العيش، وخطراً يوميا يبتلع الأحلام والأعمار.

كان عماد يرمم جزءاً من منزله، ويدخر المال بهدوء من أجل خطوة جديدة في حياته.أراد أن يخطب فتاة، وأن يؤسس عائلة، وأن يبدأ حياته التي طال انتظارها.

كان يتحدث عن المستقبل ببساطة شاب يريد بيتاً وأطفالاً وعملا مستقراً، لكن الاحتلال أوقف كل شيء عند حافة الجدار.

عماد واحد من أكثر من (200) ألف عامل كانوا يلتقطون رزقهم داخل الخط الأخضر قبل أن يغلق الاحتلال الأبواب أمامهم منذ السابع من اكتوبر، إذ أعلنت صحيفة «يديعوت احرونوت» مؤخراً عن خطة تنفذها الحكومة الإسرائيلية والكنيست للاستغناء عن العامل الفلسطيني بشكل دائم، من خلال خطة لرفع العمالة الأجنبية إلى قرابة 400 ألف عامل خلال العام الحالي، وذلك في إطار خطة ممنهجة لتجويع الفلسطينيين.

وكان العمال داخل الخط الاخضر يشكلون قبل أحداث تشرين الأول 2023 نحو -18 20٪ من الأيدي العاملة، وبمنعهم من العمل ارتفعت نسبة البطالة في الضفة من نحو ٪14 إلى قرابة ٪32. وكان هؤلاء العمال يدرون سيولة نقدية شهرياً للسوق الفلسطينية نحو 1.5 مليار شيقل أي تقريبا 18 مليار شيقل سنويا، ما كانت تشكل رافداً رئيسياً للاقتصاد الفلسطيني الذي تآكل آخر عامين بنحو الربع بفعل إجراءات الاحتلال وعدوانه بعد تشرين الأول 2023.

وكانت دائرة السلامة والصحة المهنية في اتحاد نقابات عمال فلسطين قالت إنها وثقت (47) «شهيد لقمة العيش» منذ السابع من تشرين الثاني 2023 وحتى نهاية العام 2025، مشيرة إلى استمرار المخاطر التي تهدد العمال الفلسطينيين في مختلف أماكن عملهم، بينما استشهد 74 عاملًا فلسطينيًا خلال العام الماضي لأسباب مختلفة.

جنازة عماد خرجت من مدينة رام الله، قبل أن يزف إلى مسقط رأسه في سالم، حيث احتشد المشيعون في وداع ثقيل وموجع.

الأكتاف التي حملته كانت تعرف أنه لم يكن سوى شاب يحاول النجاة من ضيق الحياة، وأن رحلته الأخيرة لم تكن نحو مواجهة، بل نحو عمل.

وفي جيبه، بقيت بعض القطع النقدية الملطخة بدمه... تفصيل صغير، لكنه يلخص الحكاية .. شاب فلسطيني خرج يبحث عن رزقه، فعاد شهيدا.

«الزراعة» و«الفاو» تسلمان 280 مزارعاً في رام الله والقدس منحا بقيمة 620 ألف شيقل

رام الله - الحياة الاقتصادية- سلّمت وزارة الزراعة، بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، 280 مستفيداً ومستفيدة من محافظتي رام الله والبيرة والقدس منحا مالية بقيمة 620 ألف شيقل، ضمن المرحلة الأولى من مشروع تنمية قطاع المحاصيل الحقلية والعلفية الممول من الحكومة الدنماركية.

وجرى تسليم المنح خلال فعالية رسمية حضرها وزير الزراعة رزق سليمية، ونائب مدير عام منظمة الفاو في فلسطين عزام صالح، ووكيل وزارة الزراعة بدر الحوامدة، وعدد من المسؤولين في الوزارة.

ويهدف المشروع إلى تعزيز صمود المزارعين الشباب وتوسيع قاعدة الإنتاج الزراعي، إذ يستهدف زراعة نحو 7750 دونماً من المحاصيل الحقلية والعلفية في عدد من المحافظات الفلسطينية، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 4.4 مليون شيقل، ومن المتوقع أن يستفيد منه نحو 1550 مزارعاً ومزارعة تتراوح أعمارهم بين 19 و29 عاما.

وأظهرت نتائج المرحلة الأولى تنفيذ أعمال زراعية على مساحة تجاوزت 1100 دونم في محافظتي رام الله والبيرة والقدس، بما يسهم في رفع الإنتاج الزراعي وتعزيز الاستفادة من الأراضي الزراعية.

وأكد سليمية أن دعم القطاع الزراعي يشكل أولوية وطنية في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية الراهنة، لما له من دور محوري في تعزيز صمود المواطنين وحماية الأرض وترسيخ الأمن الغذائي، مشيراً إلى أن الاستثمار في الشباب والزراعة يمثل استثماراً مباشراً في مستقبل فلسطين.

وأضاف أن المشروع يركز على دعم إنتاج المحاصيل الحقلية والعلفية، خاصة القمح والشعير والعدس والكرسنة والبيقيا والحمص، من خلال توفير التمويل للمزارعين الشباب وتشجيعهم على التوسع في الزراعة، بما يسهم في زيادة الإنتاج المحلي وتحسين مستويات الدخل.

وأكد صالح أن المشروع يجسد الشراكة بين وزارة الزراعة ومنظمة الفاو والحكومة الدنماركية لدعم المزارعين الفلسطينيين، خاصة فئة الشباب، وتمكينهم من تطوير مشاريعهم الزراعية وتحسين سبل عيشهم، مشدداً على أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي باعتباره ركيزة أساسية لتعزيز صمود المجتمعات الريفية وحماية الأرض.

ويأتي المشروع في إطار الجهود المشتركة لتعزيز التنمية الريفية المستدامة، ودعم الإنتاج الزراعي، وتوفير فرص عمل للشباب، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني.

«النقل»: تخفيض تعرفة المواصلات العمومية بنسبة 50 ٪ من قيمة الرفع التي جرى اعتمادها في نيسان

رام الله –الحياة الاقتصادية- أعلنت وزارة النقل والمواصلات، أمس، عن تخفيض تعرفة المواصلات العمومية بنسبة ٪50 من قيمة الرفع التي جرى اعتمادها في شهر نيسان الماضي وأضافت الوزارة في بيان لها، أنه انطلاقاً من مسؤولية وزارة النقل والمواصلات في تنظيم قطاع النقل العام، وضمان تحقيق العدالة في تسعيرة النقل والمواصلات العامة، تم خفض التعرفة بـ٪50 وبالتنسيق مع نقابات النقل العام، بما يتناسب وأسعار المحروقات الجديدة التي أعلنت عنها الهيئة العامة للبترول في وزارة المالية لشهر حزيران 2026، وبما يتناسب والأسعار الجديدة.

وأظهرت بيانات رسمية صادرة عن الهيئة العامة للبترول، أن أسعار السولار في الضفة الغربية شهدت ارتفاعات حادة خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بمستوياتها مطلع العام وبالفترة نفسها من عام 2025.

وارتفع سعر لتر السولار من 5.57 شيقل في كانون الثاني 2026 إلى 7.43 شيقل في حزيران، بزيادة بلغت 1.86 شيقل للتر، ما يعادل ارتفاعاً نسبته ٪33.4 خلال ستة أشهر فقط.

وبدأت الأسعار مسارها التصاعدي تدريجياً من 5.57 شيقل في كانون الثاني إلى 5.69 شيقل في شباط، ثم 5.96 شيقل في آذار، قبل أن تقفز بشكل لافت إلى 8.40 شيقل في نيسان، وهو أعلى مستوى مسجل خلال الفترة، بزيادة تقارب ٪50.8 مقارنة ببداية العام.

وبعد ذلك تراجعت الأسعار إلى 8.10 شيقل في أثار ثم إلى 7.73 شيقل في حزيران، لكنها بقيت أعلى بكثير من مستويات مطلع العام.

وعلى أساس سنوي، بلغ متوسط سعر السولار خلال النصف الأول من 2026 نحو 6.86 شيقل للتر، مقارنة مع 5.93 شيقل للفترة نفسها من عام 2025، ما يمثل زيادة سنوية بنحو ٪15.7.

كما ارتفع سعر السولار في حزيران 2026 إلى 7.43 شيقل للتر، مقارنة مع 5.67 شيقل في حزيران 2025، بزيادة سنوية بلغت ٪31.

وتُظهر البيانات أن أسعار السولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2026 كانت أقل أو قريبة من مستويات العام السابق، قبل أن تشهد قفزة كبيرة اعتباراً من أبريل، لتدفع متوسط الأسعار في النصف الأول من العام إلى أعلى مستوياته مقارنة بالفترة نفسها من 2025.

وترتبط موجة الارتفاع بعدة عوامل، أبرزها صعود أسعار النفط عالمياً على وقع الحرب والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، وما تسببه من مخاوف على الإمدادات وحركة الشحن بعد إغلاق مضيف هرمز، إضافة إلى انعكاس الأسعار الإسرائيلية مباشرة على السوق الفلسطينية.

وتستهلك الضفة أكثر من مليار لتر من المحروقات سنويا بمعدل 90 مليون لتر شهرياً موزعة على ٪75 سولار (67.5 مليون لتر)، و٪25 بنزين (22.5 مليون لتر) فيما تعتمد الأراضي الفلسطينية بالكامل تقريباً على إسرائيل في التزود باحتياجاتها البترولية، ما يجعل الأسعار المحلية شديدة الحساسية لأي تعديل في التسعيرة الإسرائيلية أو تغير في أسعار النفط وسعر الصرف والضرائب المفروضة على الوقود.

بورصة فلسطين تعلن تحديث عينة مؤشر القدس الإسلامي لعام 2026

نابلس- الحياة الاقتصادية- أعلنت بورصة فلسطين عن تحديث الشركات المكونة لعينة «مؤشر القدس الإسلامي» مع بداية شهر حزيران الجاري، في إطار المراجعة الدورية التي تجريها البورصة لكافة الشركات المدرجة وفقاً للمعايير الشرعية المعتمدة، ويأتي هذا التحديث بعد استلام البيانات المالية الختامية للعام 2025، والتي تُعد أساساً لتقييم مدى توافق الشركات مع تلك المعايير، وقد بلغ عدد الشركات المعتمدة في العينة الجديدة 18 شركة مدرجة، بما يتيح للمستثمرين التعرف بسهولة على الشركات التي تستوفي متطلبات الاستثمار الإسلامي ضمن السوق الفلسطيني. واستندت البورصة في عملية التقييم إلى المعيار الشرعي رقم (21)، (الأوراق المالية- الأسهم والسندات) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والذي يحظى بقبول واسع في الدول العربية والإسلامية، ويُستخدم في العديد من أسواق المال لاختيار الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتشمل أبرز الضوابط المعتمدة لضم الشركات إلى المؤشر عدم تجاوز إجمالي المديونية القائمة على الفائدة نسبة ٪30 من مجموع الموجودات، وعدم تجاوز إجمالي الودائع ذات الفائدة والاستثمارات في أصول غير متوافقة مع الشريعة نسبة ٪30 من مجموع الموجودات، بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تتجاوز الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فيها ما نسبته ٪5 من مجموع الإيرادات، وألا تتجاوز المصاريف غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ما نسبته ٪5 من مجموع المصاريف. وفيما يتعلق بأداء مؤشر القدس الإسلامي، فقد سجل خلال العام 2025 ارتفاعًا بنسبة ٪20، ليغلق عند مستوى 101 نقطة، حيث بلغ أعلى مستوى إغلاق له 101 نقطة، فيما سجل أدنى مستوى 78 نقطة. كما سجل مؤشر العائد الكلي للقدس الإسلامي خلال العام 2025 ارتفاعاً بنسبة ٪25، ليغلق عند مستوى 113.05 نقطة، حيث بلغ أعلى مستوى إغلاق له 113.05 نقطة، فيما سجل أدنى مستوى 86.24 نقطة. يذكر أن «مؤشر القدس الإسلامي» تم إطلاقه في حزيران من العام 2022، ويكتسب أهمية متزايدة باعتباره أحد الأدوات الاستثمارية التي تتيح للمستثمرين بناء قراراتهم الاستثمارية وفق ضوابط شرعية واضحة، خاصة في ظل النمو العالمي المتسارع لقطاع التمويل والاستثمار الإسلامي.

رام الله: ورشة للتعريف بقانون المنافسة الفلسطيني وانعكاساته على بيئة الأعمال

رام الله- الحياة الاقتصادية- نظمت وزارة الاقتصاد الوطني، أمس الاثنين، ورشة، حول «قانون المنافسة الفلسطيني»، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني /UNDP (PAPP))، ضمن مشروع «تعزيز أطر الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في فلسطين» -SB HRP))، بهدف التعريف بأحكام القانون، وانعكاساته على بيئة الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأكد وزير الاقتصاد الوطني محمد العامور، أن قانون المنافسة يُسهم في تطوير الاقتصاد الوطني وفق مبادئ الشفافية والحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص، مشيرًا إلى أنه يوفر بيئة تشريعية ناظمة للاقتصاد الفلسطيني، ويعزز قواعد الحوكمة بما يضمن مصالح جميع الأطراف ويحقق العدالة الاقتصادية.

وأضاف، أن القانون دخل حيّز التنفيذ بتاريخ 27/11/2025، وتم تشكيل لجنة المنافسة التي تتولى مهمة رسم السياسات الهادفة إلى تعزيز ديناميكية الاقتصاد الوطني، في ظل التحديات الاقتصادية القائمة، وبما يستند إلى مبادئ الحوكمة والشفافية والعدالة.

وقال الممثل الخاص للمدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاكو سيليرس: إن هذه الورشة تُعقد في وقت بات فيه تعزيز الأسواق العادلة والشفافة أكثر أهمية من أي وقت مضى، مؤكداً دعم البرنامج للجهود الرامية إلى تطوير بيئة اقتصادية تنافسية ومستدامة.

وتخلل الورشة عروض ونقاشات تناولت العلاقة بين حقوق الإنسان والمنافسة، وأهمية اعتماد سياسة وقانون المنافسة على الاقتصاد الوطني والمجتمع، إضافة إلى استعراض آليات إدارة المنافسة والإجراءات التنفيذية ذات الصلة.

وشارك في الورشة ممثلون عن القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى بورصة فلسطين وسلطة النقد، ضمن جهود تعزيز الحوار حول تطوير بيئة الأعمال وترسيخ مبادئ المنافسة العادلة.